مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

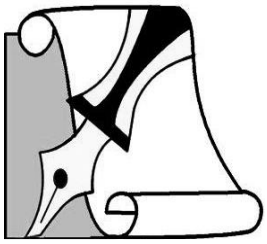

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

السلطة الفلسطينية تمنح الغطاء الشرعي والسياسي لمجازر الاحتلال
نتنياهو ينعى الصفقة.. و"الموساد" يُغَيّر استراتيجيته: بالعنف والقوّة تنجح المفاوضات!

تتسارع التطوّرات بشكل كبير ولافت مع دخول حرب غزة شهرها التاسع. ففي حين شنّ جيش الاحتلال الإسرائيلي واحدة من أفظع المجازر في غزة (بحجّة استهداف القيادي الكبير في حماس محمد ضيف)، مُستهدفاً خيام النازحين في مواصي خانيونس، جنوبي القطاع، ما أدّى إلى سقوط عشرات الشهداء والجرحى، كان رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، ينعى المفاوضات، ويستبدلها بالمزيد من سفك دماء الأطفال والمدنيين، بعد إعلانه أن "الحرب ستنتهي فقط بعد تحقيق جميع أهداف إسرائيل".

وفي وقتٍ كان ينتظر العالَم أن يأتي الغطاء لهذه المجزرة المروعة من الولايات المتحدة، تطوّعت السلطة الفلسطينية للقيام بهذه المهمّة القذرة، حيث اتّهمت حركة حماس بأنها "شريك في تحمّل المسؤولية" عمّا يلحق بالشعب الفلسطيني من مآسٍ ونكبات. إلى ذلك، برز مستجد مهم، بعدما تبنّت القيادة العسكرية لجيش الاحتلال، ومعها جهاز الموساد، استراتيجية جديدة مفادها أن القوّة أو الضغط العسكري هو الخيار الأسلم والأنجح لدفع "حماس" إلى الاستسلام والتنازل بالمفاوضات.

أين أصبحت المفاوضات حول صفقة الأسرى.. ومن المسؤول عن توقّفها؟

في الواقع، تبدّدت آمال الغزيّين بيومٍ خالٍ من أصوات الرصاص، مع إعلان توقّف محادثات وقف النار في غزة، بسبب عدم جديّة "إسرائيل" في إنجاز هذا الملف، وتصريحات نتنياهو المتتالية التي تُعرقِل جهود الوسطاء، ما دفع رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، إسماعيل هنيّة، إلى إجراء

اتصـــالات مع الوســـطاء ودول إقليمية، من أجل القيام بما يلزم مع الإدارة الأميركية وغيرها لوقف المجازر بحق الشعب الفلسطيني، بحسب بيان نشرته "حماس".

وفي هذا السياق، أكّد مصدران أمنيّان مصريان، في 13 الجاري، أن محادثات وقف إطلاق النار في غزة توقّفت بعد مفاوضات مكثّفة لثلاثة أيام، فشلت في التوصل إلى نتيجة قابلة للتطبيق، وألقَيا باللوم على "إسرائيل" في عدم وجود نيّة حقيقيّة لديها للتوصل إلى اتفاق. وذكر المصدران، اللذان طلَبا عدم الكشف عن هويّتيهما، أن سلوك المفاوضين الإسرائيليين يكشف عن "خلاف داخلي."

وكانت مصـر قد دَعَت "إسرائيل" إلى عدم عرقلة المفاوضـات الجارية بشـأن التهدئة في قطاع غزة، وطرح مبادئ جديدة تُخالِف ما تمّ الاتفاق عليه بهذا الصدد، بحسب ما ذَكَرته قناة القاهرة الإخبارية.

ونقَلت القناة عن مصدر مصري رفيع المستوى قوله إن القيادة الإسرائيلية تسعى، من خلال استهلاك الوقت في اجتماعات شكلية، لجذب الرأي العام الإسرائيلي بعيداً عن التوصل إلى صفقة، وذلك لتجنّب انهيار الائتلاف الحكومي.

وفي سـياق متّصـل، قال نائب رئيس حركة المقاومة الإسـلامية الفلسـطينية (حماس) في غزة، خليل الحيّة، إن الحركة تنتظر رداً من الوسطاء على المقترحات المُقدّمة لإسرائيل.

مجزرة مواصي خانيونس وذريعة استهداف محمد ضيف

لم تكن المجزرة التي ارتكبها جيش الاحتلال في 13 الجاري، في مواصـــي خانيونس، جنوبيّ قطاع غزة، وراح ضـحيّتها عشرات الشـهداء، ثم ادّعى هذا الجيش أنها اسـتهدفت قائدين بارزين من "حماس" دون تسـميتهما، الكذبة الأولى. فمنذ بداية الحرب الإسـرائيلية على قطاع غزة، في السـابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، عمَد جيش الاحتلال إلى استهداف المناطق التي كان يُطلِق عليها مناطق آمنة. وخلال تلك المرحلة، كان الاحتلال يروّج لفكرة أن الهجمات تُطاول مقاومين فلسـطينيين أو شـخصـيات قيادية في الأذرع العسـكرية، للتغطية على مجازره، والتي كان غالبيّة ضـحاياها مدنيين من النسـاء والأطفال.

وأسوأ ما في الأمر هو الاستهداف الإسرائيلي المباشر للمؤسسات الصحيّة وخيام النازحين والمستشفيات والمراكز الطبيّة، التي لم تَسْلم من عمليات القصف والتدمير عبر الأسلحة والصواريخ الأميركية، والتي كانت تستهدف النازحين الفلسطينيين في مختلف مناطق القطاع.

ووفقاً لبيانات وزارة الصحة الفلسطينية، فإن نحو 70٪ من الشهداء في الحرب الإسرائيلية المتواصلة للشهر العاشر على التوالي، هم من النساء والأطفال، خلافاً لتصريحات رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو، الذي زعَم أن نسب "القتلى" هي: 1 من المدنيين مقابل 1 من المقاومين.

وكانت أولى المجازر الإسرائيلية بحق النازحين المُنْتَقلين من مناطق شمالي القطاع إلى جنوبه، بتاريخ 13 أكتوبر 2023، بعد طلَب إسرائيلي للسكّان بالنزوح نحو مناطق جنوب وادي غزة وتصنيفها على أنها مناطق آمنة.

وفي تلك المجزرة، استشهد وأصيب أكثر من 300 فلسطيني، جلّهم من النساء والأطفال والفتية الذين انتقلوا عبر طريق صلاح الدين، الذي يربط الشمال بالجنوب في القطاع، فيما روّج الاحتلال بأن بعض الشاحنات كانت تحمل أسلحة.

بعد ثلاثة أيام، وتحديدًا في 17 أكتوبر 2023، ارتكب الاحتلال مجزرة مروعة أخرى هزّت العالَم، حينما قصَف مستشفى المعمداني وسط مدينة غزة، ما تسبّب باستشهاد أكثر من 500 فلسطيني وإصابة المئات.

تلا ذلك سلسلة من المجازر التي استهدفت الفلسطينيين، وكان أبرزها ما جرى في مخيم جباليا للاجئين الفلسطينيين في 31 أكتوبر 2023، ما أدّى إلى سقوط أكثر من 400 شهيد فلسطيني، في مجزرة استخدم الاحتلال فيها 6 قنابل لاستهداف مربّع سكني واحد.

وكعادته، برّر جيش الاحتلال المذبحة الأخيرة في خانيونس، بأنها استهداف لقيادات بارزة في لواء الشمال التابع لكتائب القسّام، الذراع العسكرية لحركة حماس، بالرغم من أن غالبية المستهدفين والضحايا في الهجوم هم من المدنيين. وتبعاً لذلك، شدّد بنيامين نتنياهو على أنه "مهما حدَث ستصل إسرائيل إلى كلّ قيادي في حماس"، في إشارة منه إلى تبرير جيش الاحتلال للمجزرة، التي زعَم أنها

نُفّذت من أجل استهداف القيادي في كتائب القسّام محمد ضيف، ونائبه رافع سلامة، وهو ما نفَته حركة حماس.

السلطة الفلسطينية ونهج تبرير جرائم الاحتلال وتوفير الغطاء السياسي والشرعي له

في الوقت الذي كان الفلسطينيون مشغولين بلملمة أشلاء أطفالهم في خانيونس، عقب المذبحة الإسرائيلية الرهيبة، برّرت السلطة الفلسطينية لإسرائيل أعمالها الإجرامية، في موقفٍ مخزٍ، لم يجرؤ حتى بعض حلفاء "إسرائيل" المقرّبين على تبنّيه.

ولهذه الغاية، أدانت الرئاسة الفلسطينية، في بيان، حركة حماس، بأنها "شريك في تحمّل المسؤولية" عمّا يلحق بالشعب الفلسطيني من مآسٍ ونكبات، مُتّهمة إيّاها بتقديم الذرائع للاحتلال لمواصلة حربه على قطاع غزة.

والمخزي أن بيان الرئاسة الفلسطينية هذا جاء بعد ساعات من ارتكاب الاحتلال مجزرة في مواصي خانيونس، راح ضحيّتها، وفق حصيلة أوليّة، 90 شهيداً، نصفهم نساء وأطفال، و300 مُصاب.

وقالت الرئاسة الفلسطينية في بيان نشرته وكالة الأنباء الفلسطينية الرسمية "وفا": "رغم إدراكنا أن دولة الاحتلال لا تحتاج إلى مبرّرات وذرائع لتنفيذ جرائمها بحق شعبنا، إلّا أنها في الوقت نفسه تستفيد من أية ذريعة تجدها لتبرير ما ترتكبه من جرائم حرب وجرائم إبادة جماعية، بحجّة أنها تدافع عن نفسها، ما يجعل أية جهة تقدّم الذرائع لها شريكاً في تحمّل المسؤولية عمّا يلحق بشعبنا من مآسٍ ونكبات على يد قوات الاحتلال."

واتّهمت الرئاسة حماس بـ "تقديم الذرائع المجانيّة لدولة الاحتلال، ما يجعلها شريكاً في تحمّل المسؤولية القانونية والأخلاقية والسياسية عن استمرار حرب الإبادة الإسرائيلية في قطاع غزة، بكلّ ما تتسبّب به من معاناة ودمار وقتل لشعبنا". ودَعَت الرئاسة الفلسطينية حركة حماس إلى تغليب المصالح الوطنية العليا ونزع الذرائع من يد الاحتلال، بُغية وقف هذه المذبحة المفتوحة بحق الشعب الفلسطيني. كما دَعَت المجتمع الدولي إلى التحرك العملي لفرض وقف إطلاق النار في قطاع غزة وإنقاذ المدنيين الأبرياء من ويلات هذا العدوان الإسرائيلي.

وماذا عن ردّ حماس؟

من جهتها، استهجنت حركة حماس بيان الرئاسة الفلسطينية، وقالت إنّه "يُعفي الاحتلال من المسؤولية عن هذه الجرائم، ويساوي بين الضحيّة والجلّاد، ويعطي المبرّر لجيش الاحتلال وجرائمه ضدّ شعبنا، ويحمّل المسؤولية عن هذه المجازر للمقاومة"؛ داعيةً الرئاسة الفلسطينية لسحب هذه التصريحات "المؤسفة"، ومؤكّدةً أن الاحتلال الإسرائيلي والإدارة الأميركية المُنحازة للاحتلال هما من يتحمّلان مسؤولية هذه المجازر وحرب الإبادة ضدّ الشعب الفلسطيني.

وأضاف بيان الحركة أن "الشعب الفلسطيني الذي يقف بثبات في وجه آلة القتل والإرهاب الصهيونية، دفاعاً عن أرضه ووجوده؛ يتوقّع من كل الأطراف الفلسطينية الانحياز له، والوقوف بقوّة ضدّ العدوان الصهيوني، وبذل كلّ الجهود لإدانة حرب الإبادة ووقفها، وليس تبريرها، في تناقض تام مع كافة القِيم الوطنية والإنسانية".

وأكثر من ذلك، فقد بلغ تماهي وتواطؤ بعض قيادات السلطة الفلسطينية حداً غير مسبوق، حيث روّج القيادي في حركة فتح، منير الجاغوب، لرواية جيش الاحتلال وأيّدها، زاعماً وجود قيادات من "القسّام" بين المدنيين النازحين في منطقة المواصي غرب خانيونس، والتي تعرّضت لمجزرة مروّعة راح ضحيّتها مئات الشهداء والجرحى من المدنيين العزّل، في تبرير قبيح لجرائم الاحتلال والمجزرة التي ارتكبها بحقّ الأطفال والنساء."

الاحتلال واستراتيجية الضغط على "حماس" لترميم صورة الجيش الإسرائيلي المهزوم

غنيٌ عن التعريف أن المؤسسة العسكرية الإسرائيلية كانت ادّعت منذ بداية الحرب الوحشية على غزة، أنه من دون أن تضع الحكومة الإسرائيلية تصوّراً لليوم التالي للحرب على غزة في الجانب السياسي، ومن دون بناء بديل لإدارة "حماس" في قطاع غزة، سيكون من الصعب تحقيق أهداف الحرب والقضاء على سلطة "حماس" في قطاع غزة.

والمثير أن هذا الادّعاء تسبّب بخلافات كبيرة بين المؤسسة العسكرية والحكومة الإسرائيلية، وتحديداً مع رئيسها بنيامين نتنياهو. وأغلب المحلّلين العسكريين والسياسيين في وسائل الإعلام والقنوات الإسرائيلية، تبنّوا موقف المؤسسة العسكرية من دون أي اعتراض أو نقاش، وباتوا يكرّرون هذا الموقف يومياً في مقالات التحليل وفي النشرات الإخبارية وبرامج التحليل التلفزيونية. وقد أجمعوا على أنه من دون خلق بديل لحركة حماس في إدارة قطاع غزة، ستفشل الحرب في تحقيق أهدافها. بل إن طرح بديل لإدارة قطاع غزة هو ما يمكن أن يشكّل عامل ضغط مؤثّر جداً على "حماس" لقبول شروط "إسرائيل" في مفاوضات تبادل الأسرى والمخطوفين.

الغريب في الأمر، أنه ومن دون أي إعلان رسمي أو مقدّمات، غيّرت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، في الأسابيع الأخيرة، من سلّم الأولويات لديها، فانتقلت من ادّعائها بأن طرح بديل لإدارة غزة هو العامل الأهم في الضغط على "حماس"، إلى ترويج مُقارَبة تدّعي أن ما يمكن أن يؤثّر بشكل حقيقي على "حماس" هو فقط الضغط والعمل العسكري المكثّف، من دون التخلّي عن فكرة خلق بديل للحركة في إدارة غزة وحكمها.

بل أكثر من ذلك، إن تغيير موقف المؤسسة العسكرية الإسرائيلية ترافق مع نغمات جديدة لدى المحلّلين الخبراء والمراسلين أنفسهم، مع تبنّيهم المُقارَبة الجديدة للمؤسسة العسكرية.

علاوة على ذلك، فقد بذلت القيادات العسكرية والسياسية الإسرائيلية، وأيضاً المؤسسات الإعلامية، في الأيام الأخيرة، جهودًا خاصة، وقامت بحملة ترويج إعلامية ضخمة، لإقناع المجتمع الإسرائيلي بأن الجيش يحقّق إنجازات كبيرة في غزة. ففي نقاش خاص في الكنيست الإسرائيلي، بذَل وزير "الأمن" يوآف غالانت جهداً خاصاً لعرْض "إنجازات" الجيش الإسرائيلي أمام أعضاء الكنيست، زاعماً أنّه تمّ القضاء على 60% من قوّات "حماس". وقبْلها بيوم، أطلَق رئيس الأركان، هرتسي هليفي، من داخل قطاع غزة، تصريحات مُماثلة، وزعم أنه لا يوجد أي تعثّر للجيش في غزة ولا إحباط، وأن هناك العديد من "الإنجازات الكبيرة".

والمثير للسخريّة هنا أن المؤسسة العسكرية الإسرائيلية كانت أطلقت ادّعاءات بشأن هذه "الإنجازات الكبيرة" بعد مرور تسعة أشهر على حرب الإبادة على غزة، مع عودتها في الوقت نفسه إلى العمل العسكري المكثّف وحملات القتل والتدمير والتهجير، في المناطق ذاتها التي عملت فيها سابقاً، حيث ادّعت حينها أنها أنجزت القضاء على قدرات "حماس" العسكرية الجديّة فيها.

من هنا، يمكن تفسير التغيير في ادّعاءات واستراتيجية المؤسسة العسكرية الإسرائيلية حول أهمية الضغط العسكري، انطلاقاً من عدّة عوامل يمكن إيجازها بالآتي:

– **أوّلًا:** اعتبار العمل العسكري كعامل أساسي للضغط على "حماس" بدل ترتيبات اليوم التالي للحرب، كون هذا التحوّل يخفّف من حدّة الخلاف بين المؤسسة العسكرية والحكومة الإسرائيلية عامة، وخصوصاً مع رئيسها بنيامين نتنياهو.

– **ثانياً:** لا يُدخِل المؤسسة العسكرية والسياسية في متاهات البحث عن بديل غير قائم لحركة حماس في اليوم التالي للحرب قبل التوصل إلى اتفاق تبادل، بعد أن فشلت كافة الاقتراحات التي جاءت بها الحكومة، ومنها تشكيل بديل محلي من العشائر والعائلات في غزة، أو بديل من الدول العربية بشراكة أميركية؛ وطبعاً رفْض نتنياهو المطلق الحديث عن السلطة الفلسطينية بديلًا لإدارة غزة.

– **ثالثاً:** تُخَفّف هذه الادّعاءات، إلى حدٍ ما، من تأثير حركات الاحتجاج المُطالبة بوقف الحرب والتوصل إلى صفقة تبادل مع "حماس" عبر المفاوضات؛

– **رابعاً:** يبدو أن تسويق الادّعاءات أن المجهود الحربي هو الذي يدفع إلى اتفاق تبادل، أسهل على المؤسسة العسكرية والسياسية الإسرائيلية، وللمجتمع الإسرائيلي عامة، لتبرير استمرار حرب الإبادة على غزة.

وأخيراً، فإن عودة المؤسسة العسكرية الإسرائيلية إلى العمليات الحربيّة الكثيفة في مناطق سبَق أن عملت فيها، هدفت إلى ترميم صورة الجيش ومكانته في المجتمع الإسرائيلي وفي عملية صناعة القرار، بعد أن تراجعت هذه المكانة كثيراً إثر الإخفاق الكبير في السابع من أكتوبر/تشرين الأول الماضي،

وبعد مرور تسعة أشهر من حرب الإبادة من دون تحقيق أهداف الحرب. وطبعاً، من غير الممكن فصل كلّ ذلك عن العودة إلى المفاوضات حول اتفاق لتبادل الأسرى والمخطوفين، إذ أعلن الجيش الإسرائيلي منذ فترة عن دعمه محاولات التوصل لاتفاق؛ وقال إن هذه هي الإمكانية الوحيدة لتحرير الأسرى والمخطوفين. إنّ محاولة تحسين مكانة المؤسسة العسكرية الإسرائيلية يمكن أن تُسهم في توفير أدوات ضغط من قِبل المؤسسة العسكرية على الحكومة الإسرائيلية لدفعها باتجاه التوصل إلى اتفاق.

من هنا، فإن التحوّل في المشهد العسكري في غزة وفي استراتيجية المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، يمكن أن يكون سيفاً ذا حدّين، في الجانب السياسي، وعلى استمرار تماسك التحالف الحكومي. فهو من جهة، قد يُسهم في تخفيف الاحتقان السياسي الحالي داخل التحالف الحكومي؛ وربما يساعد نتنياهو على تخطّي الأزمات بين مركّبات التحالف الحكومي؛ لكنه من جهة ثانية، يمكن أن يتحوّل إلى عامل يهدّد استمرار التحالف الحكومي، في حال ضغطت المؤسسة العسكرية والأمنية بشكل كبير للتوصل إلى اتفاق يمكن أن يؤدّي في نهاية المطاف إلى وقف الحرب على غزة، ولو من دون الإعلان عن ذلك صراحة.

الخلاصة

مؤخرًا، خرج وزير الثقافة والرياضة الإسرائيلي، ميكي زوهار، من حزب الليكود، في عدّة مقابلات صحافية، حذّر فيها من تفكّك الائتلاف الحكومي، بسبب تصاعد التوتّر بين مُرَكّبات هذا الائتلاف المكوّن لحكومة اليمين برئاسة بنيامين نتنياهو. وقال زوهار إن "وضع الائتلاف سيّئ وقد ينهار"، مُعتبراً أن "سلوك التحالف وسقوطه يمكن أن يؤدّي إلى خسارة الحرب على غزة".

وما يجب التوقّف عنده هنا أن تصريحات زوهار عكست حالة التخبّط السياسي الخطيرة في المشهد السياسي الإسرائيلي، وأوضحت عمق الترابط البنيوي بين الحالة السياسية والأمنية، والتي باتت ترى أن الضغط العسكري هو الخيار الوحيد والناجح لتحقيق أهداف الحرب؛ وهو ما عَبّرَ عنه رئيس جهاز الموساد، ديفيد برنياع، الذي قال في جلسة عقَدها المجلس الأمني السياسي في 11 الجاري، بعد

عودته من قَطَر، وقبيل المحادثات في القاهرة، إنه من دون المبادئ التي أصـــرّ عليها رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، "لن ننتصر، ولن نعيد المخطوفين."

فبرأي برنياع أنه لولا تحرُّك الجيش الإسرائيلي والقوّة التي تُستَخدم في غزة، لما توصّلت إسرائيل إلى شـيء. فكلّما كان الجيش أكثر عنفاً وقوّةً، يمكننا أن ننجح في المفاوضـات. يجب زيادة الضـغط على غزة". وأوضح مكتب رئيس الموساد أن برنياع قصد في كلامه أن المناورة العسكرية في القطاع كانت ناجعة في الدفع بالمفاوضـــات، وفي تطوُّرها، وأنه مع مبدأ العودة إلى الحرب من أجل إعادة كلّ المخطوفين، ومن بينهم الرجال والجنود، في المرحلة الثانية!